الجلسة الثانية والثلاثون بعد المائة

- **التاريخ** : الاثنين 10 شوال 1420 (2000/01/17)
- **الرئاسة** : السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت** : ساعة وخمس وعشرون دقيقة
- **جدول الأعمال**: الاستماع إلى تصريح حكومي تعقبه مناقشة

***

*** السيد الرئيس :**

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

أيها الحضور الكريم،

باسم الله أعلن عن افتتاح هذه الجلسة الخاصة التي نخصصها للاستماع الى عرض الحكومة في شخص السيد الوزير الأول، عرض تعقبه مناقشة حدد لها موعد يوم الخميس 20 يناير الساعة الثانية بعد الضهر بحول الله وأود أن أحيط المجلس الموقر أن هذه الجلسة تنعقد في إطار تقوية سبل الحوار بين المجلس والحكومة وبناءا على رسائل متبادلة بين رئاسة المجلس والسيد الوزير الأول بعد أن كان مكتب المجلس وندوة الرؤساء قد تداول في هذا الموضوع في وقت سابق أرحب باسمكم بالسيد الوزير الأول وأدعوه الى إلقاء تصريحه أمام أنظاركم فليتفضل مشكورا.

*** السيد الوزير الأول عبد الرحمن اليوسفي:**

بسم الله الرحمان الرحيم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد آله وصحبه ،

السيد الرئيس ،

السادة المستشارون المحترمون،

حضرات السادة والسيدات،

يسعدني أن أتقدم أمامكم بهذا العرض استجابة لدعوة كريمة من مكتب مجلسكم الموقر تستهدف تمتين العلاقات المثمرة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وتغني الحوار الديمقراطي حول أهم القضايا التي تستأثر باهتمام السادة المستشارين كما تم التعبير عنها من خلال أسئلتهم الموجهة الى الحكومة أو من خلال مناقشاتهم داخل لجن هذا المجلس الموقر وأود قبل ذلك أن أدعوكم لنستحضر جميعا روح فقيدنا الراحل جلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه وننحني ترحما على ذالكم الرجل العظيم الذي سن الحوار فلسفة ومنهجا لحل مشاكل وطننا العزيز وتعبئة طاقات شعبه الخلاقة وأن نعبر من جديد عن اعتزازنا وتفاؤلنا بتلكم الاشارات السياسية القوية التي دشن بها خلفه ووارث سره جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره عهده الواعد منذ أول خطاب للعرش معربا عن عزمه الأكيد بالسهر على دعم مقومات المسار الديمقراطي وتؤطيد دعائم دولة الحق والقانون وفتح مجالات جديدة لتقدم بلادنا ورفاهية شعبنا وإن الزيارة الميمونة التي قام بها جلالة الملك لعدد من أقاليم مملكته ووقوفه عن قرب على مشاكل وقضايا المواطنين وعنايته بالفئات المحرومة منهم لتحمل أكثر من دلالة على التوجه الإجتماعي والإنساني الذي اختاره حفظه الله لترسيخ التضامن والتكافل في مجتمعنا التواق الى التماسك الاجتماعي والتعبئة لاقتحام تحديات المستقبل مما ينير الطريق أمامنا جميعا سواء من يتحمل منا مسؤولية تدبير الشأن العام على المستو المركزي أو من يضطلع بمسؤولية تمثيل المواطنين في مختلف القطاعات الاقتصادية والشرائح الاجتماعية والمهنية على المستوى الوطني أو الجهوي أو الاقليمي أو المحلي .

ولن يفوتني في هذا الصدد أن أشيد بروح التعاون والحوار التي سادت علاقة الحكومة بالأغلبية وكل ذوي المساهمات الإيجابية داخل هذا المجلس الموقر ممن يساند العمل الحكومي أو يعارضه ويساهم في إغناء العمل التشريعي.

السيد الرئيس،

سيداتي سادتي وحتى تكون هذه المناسبة فرصة أخرى للتعبير عن إجماعنا الوطني حول قضيتنا الوطنية الأولى أود أن نغتنمها لنشيد بالقرار الحكيم لصاحب الجلالة الملك محمد السادس ايده الله ونصره القاضي بتفعيل دور المجلس الاستشاري الخاص بالشؤون الصحراوية وإعادة انتخاب أعضائه تعميقا لمقاربة جلالته الديمقراطية لهذا الملف وإشراكا للمواطنين في هذه الأقاليم في خلق شروط التعبئة من أجل تنميتها وصمودها أما خصوم وحدتنا الترابية وفي هذا الإطار تسعى الحكومة الى خلق دينامية اقتصادية تنعش التشغيل وتفتح آفاقا جديدة أمام المقاولات المحلية في هذه الاقاليم من المملكة أهيب بالفاعلين الاقتصاديين من مختلف جهات المملكة وخاصة ابناء الأقاليم الجنوبية أن يندمجوا فيها بالقيام بالاستثمار في القطاعات المنتجة كالصيد البحري والصناعات التحويلية المرتبطة بها والسياحة والصناعة التقليدية التي تعتبر قطاعات واعدة اعتمادا على ما تم توفيره من تجهيزات هامة وبنيات أساسية ومن تسهيلات جبائية يسرتها الدولة لفائدتهم وأود بهذه المناسبة من أعلى هذا المنبر الموقر أن أوكد على التزام المغرب بتنفيذ مضامين المسلسل الأممي ورفضه التام لإقصاء أي مواطن من المنحدرين من الأقاليم الجنوبية أو حرمانه من المشاركة في الاستفتاء التأكيدي لمغربية الصحراء مهما كانت المماطلات والعراقيل والمناورات التي يحيكها خصوم وحدتنا الترابية وبهذه المناسبة أعبر لأبنائنا المحتجزين بتندوف أننا الى جانبهم في محنتهم التي فرضها عليهم دعاة الانفصال ونؤكد لهم إصرارنا على توفير الشروط لعودتهم الى وطنهم للمشاركة في بناء صرح الديمقراطية وتنمية البلاد تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله

ومن واجب المسؤولية والمواطنة علينا أن نتوجه بتحية إكبار وتقدير الى القوات المسلحة الملكية المرابطة بالأقاليم الجنوبية والساهرة على حماية الوطن والدود عن وحدة ترابه بروح من التفاني والتضحية والوفاء تحت القيادة السامية لقائدها الأعلى جلالة الملك نصره الله كما ننحي بتأثر وخشوع ترحما على شهدائنا الأبرار من عسكريين ومدنيين الذين وهبوا أرواحهم وبذلوا حياتهم فداء لعزة المغرب ووحدة ترابه.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

الاستثمار، لقد وضعت الحكومة قضية التشغيل والتنمية الاجتماعية ضمن أولوياتها انسجاما مع ما التزمت به من خلال تقديمها للتصريح الحكومي أمام مجلسكم الموقر ولهذا الغرض عبئت كل جهودها من أجل توفير الشروط المتاحة لتشجيع الاستثمار ايمانا منها بأن التأهيل الاقتصادي هو القاطرة الحقيقية للتشغيل وأن الرفع بمستوى النمو هو المفتاح القار للتنمية الإجتماعية، ومن هذا المنطلق تم اتباع منهجية جديدة للتخفيف تستهدف تقليص الفوارق بين الجهات وتحقيق توزيع متوازن للموارد وذلك ضمن مقاربة أفقية ومجالية تجعل منه أداة للتجنيد الديمقراطي للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين فيما كرست مجهوداتها بمساعدتكم لتحديث الإطار القانوني والمؤسساتي الضروري لتأهيل اقتصادنا وجعله قادرا على خوض المنافسة الدولية عبر إصدار أو تحيين عدة مشاريع قوانين ترتبط بمحيط المقاولة ووضع آليات التدخل لانعاش الاستثمار العام والخاص واقامة علاقات الثقة والشفافية مع المقاولات وسن سياسة نقدية تضمن تخفيظ أسعار الفائدة على أساس الحفاظ على التوازنات الاجمالية للاقتصاد الوطني بالتحكم في نسبة التضخم وحصر عجز الميزانية ومحاربة التبدير والمصاريف الكمالية وتدبير المديونية الخارجية وقد بدأت هذه التدابير تعطي أولى ثمارها بما تشهده بلادنا من زيادة الاستثمارات الأجنبية التي وصل حجمها الى ما يقارب 17 مليار درهم وارتفاع المتوسط السنوي للاستثمار الوطني من 4٪ كمعدل سنوي في فترة 97-93 الى معدل 15٪ لسنتي 98-99، فيما قامت اللجنة الوزارية للاستثمار المحدثة لدى الوزير الأول في ظروف أقل من سنة بتسوية وضعية 50 مشروعا استثماريا يمثل ما تم انجازه منها مبلغا للاستثمار يفوق 6.5 مليار درهم وأبرمت 10 اتفاقيات تمثل استثمارا يقدر ب 13 مليار درهم مع

كبريات المجموعات الدولية خصوصا في ميدان السياحة الذي عرف كما تعلمون نموا ملحوظا ووصلت مداخيله في هاتين السنتين الى 18 مليار درهم مما ساهم في رفع احتياطاتنا من العملة الصعبة في متم اكتوبر 1999 الى مستوى قياسي وصل الى 60 مليار درهم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

إن هذه النتائج الأولية، بما تتسم به من إيجابيات تجعلنا نطمئن على أننا نسير في الاتجاه الصحيح وأن علينا أن نواصل المزيد من العمل على تحديث الإطار القانوني والمؤسساتي لاقتصادنا خدمة للمقاولة والاستثمار والتشغيل وذلك عن طريق الاجراءات التالية: إحداث الوكالة الوطنية لانعاش الاستثمار تدعيم المقاولة الصغرى والمتوسطة على أساس ميثاق وطني سيعرض مشروعه عليكم في دورة الربيع المقبلة انشاء إطار مؤسساتي لرفع القيود المتعلقة بالعقار لصالح المستثمرين في المناطق الصناعية والسياسية والسكنية متابعة عقلنة الانفاق العمومي والتدبير النشيط للمديونية قصد الوصول الى حجم متنامي من الادخار ورفع مستوى الاستثمار العمومي إشاعة ثقافة جديدة في تدبير المؤسسات العمومية لضمان اندماج أنشطتها بانسجام تام في برنامج الحكومة خاصة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، وتوفيرا لشروط النجاعة سنعتمد السنة المدنية كقاعدة للسنة المالية ولإعداد الميزانية وسنواصل مسلسل الخوصصة على أن نركز مستقبلا توجيه مواردنا في الميزانية على القطاعات الواعدة والقادرة على تحقيق أكبر حجم من القيمة المضافة وأكبر عدد من مناصب الشغل ومن ذلك قطاع المواصلات والإعلام والفلاحة والصيد البحري والسياحة والسكن هذا وإن من شأن الإنجازات التي سيتم تحقيقها والأوراش الكبرى التي ستعرفها بلادنا في قطاع التجهيزات الرياضية والسياحية بمناسبة ترشيح بلادنا لكأس العالم سنة 2006 وبتحفيز من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،كذا استغلال المشاريع الاستثمارية المعدة في قطاع المناجم والطاقة خاصة عبر مشروع إدخال استعمال الغاز الطبيعي في عدة مناطق طاقية وصناعية أن تعزز انطلاقة الإستثمار والتشغيل لفائدة قوى العمل والابداع التي تتوفر عليها بلادنا.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

إن التأهيل الاقتصادي لبلادنا وتحقيق مضامين السياسة الاجتماعية على أرض الواقع يقتضيان في منظورنا ربح رهان الدمقرطة والتخليق واستكمال البناء المؤسساتي بغية إقامة مجتمع متماسك يسوده الاستقرار وسيادة القانون لضمان الاستجابة لطموح الانسان المغربي للكرامة واستقطاب الاستثمار الوطني والخارجي ومن هذا المنطلق أولت الحكومة منذ تنصيبها أهمية قصوى لقضايا حقوق الإنسان تبلورت أساسا حول المحاور الآتية: الشروع في التسوية النهائية كما التزمنا به في التصريح الحكومي للحالات التي بقيت عالقة على مستوى التنفيذ في ملفات الاختفاء القصري والاعتقال التعسفي إحداث هيئة تحكيم مستقلة بمبادرة حكيمة من جلالة الملك محمد السادس نصره الله للنظر في طلبات التعويض وتصفية جميع الملفات المعلقة وستسهر الحكومة على تنفيذ المقررات الصادرة عن هذه الهيئة وذلك بوضع ما تتطلبه هذه العملية من اعتمادات تحت تصرف هذه الأخيرة وذلك ابتداءا من هذا الأسبوع طي ملفات الطرد والتوقيف التعسفي لأسباب سياسية ونقابية وتمتيع اصحابها بحقوقهم كاملة منذ تاريخ توقيفهم أو طردهم من وظائفهم تعديل مدونة الحريات العامة وقانون المسطرة الجنائية وتفعيل مأمورية الضابطة القضائية تعديل مدونة الانتخابات بهدف ترسيخ دعائم دولة الحق والقانون ووضع الحقل السياسي في مأمن من مالحقه في الماضي من انحرافات طالت الانتخابات السابقة وذلك بهدف حماية مبدأ حياد الإدارة ودعم سلطة القانون وضمان الاختيار الحر للناخبين واحترام إرادتهم انسجاما مع المفهوم الجديد للسلطة الذي يوليه جلالة الملك محمد السادس أيده الله عنايته، وفي نفس السياق وضعت الحكومة النهوض بشؤون المرأة في صلب اهتماماتها في مجال التشغيل والتربية والصحة والأسرة والتضامن واقرار المساواة بين المواطنين

مما جاء في مشروع الخطة الوطنية لادماج المرأة في التنمية منسجما ومتكاملا معها ومحفزا على خلق حوار وطني حولها وقد أو كلنا إلى لجنة وزارية دائمة للمرأة التعمق في هذه الخطة وتفعيل ما تضمنته من اقتراحات في إطار توافقي وطني وفي انسجام تام مع قيمنا الروحية وشريعتنا الإسلامية وفي جو من الوعي بحتمية تطور مجتمعنا.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

ارتباطا مع إرادتنا في دمقرطة الحياة العامة ستعمل الحكومة انطلاقا من هذه السنة على استكمال بناء الصرح الاداري الترابي، الذي من شأنه دعم سياسة متجاوبة مع المحيط المحلي لمتطلباته التنموية وحاجياته المتطورة ولهذا الغرض ستقدم الحكومة الى البرلمان في غضون هذه السنة مشروع إصلاح شامل لنظام اللامركزية ببلادنا وفقا لما دعا اليه صاحب الجلالة في الخطاب السامي الذي ألقاه بالدار البيضاء يوم 12 أكتوبر 1999 يتوخى على الخصوص إرصاء دعائم الصرح الجهوي وإصلاح الميثاق الجماعي ونظام العمالات والاقاليم.

ففي ما يهم الصرح الجهوي الذي أسس له القانون الصادر سنة 1997 فإن الحكومة تهدف إلى إرساء دعائمه يقينا منها بأن الجهة اختيار استراتيجي وإطار متميز لتفعيل تصور شامل لاعداد التراب الوطني بهدف التقليص من الفوارق بين المناطق وتحريك عجلة الاقتصاد واقرار إصلاح إداري هادف يقوم على إعادة ترتيب الأدوار بين الدولة والجناعات المحلية واقتسام عبئ المسؤولية حتى تصبح الجهة فاعلا اقتصاديا ومخاطبا رئيسيا للدولة وسيتم في هذا الإطار إصدار نصوص تنظيمية تهم النظام الأساسي للموظفين الجهويين ونظام التعويضات وكذا كيفية توزيع حصة الجهات من بعض الضرائب وتحصيل الرسوم التي تعود لفائدها.

تخصيص اعتمادات مالية قارة تمكنها من تحقيق مشاريعها التنموية إحداث صندوق التوازن والتنمية الجهوية لتحديد الموارد المالية للجهات وكيفية توزيع الاعتمادات فيما بينها، أما اصلاح الميثاق الجماعي فالهدف منه :

أولا : تصحيح الاختلالات التي افرزتها الممارسة الجماعية خلال العقدين الأخيرين وتعزيز مكانة هذه الوحدات الترابية ودعم دور المنتخبين في التسيير الديمقراطي للجماعات المحلية وانعاش العمل الجماعي ليستجيب للمتطلبات الحيوية واليومية للسكان علي أساس صيغة جديدة للعلاقات بين المجالس الجماعية وسلطات الوصاية تعتمد مبدأ المراقبة البعدية لأعمال ومقررات هذه المجالس مما يبرر اهتمامنا بتعميم تدقيق الحسابات كآلية ضرورية للتحكم في تدبير الانفاق العام.

ثانيا: مراجعة نظم المدن الكبرى وذلك باقرار نظام بتعمد وحدة المدينة وانسجامها وتجميع امكاناتها المادية والبشرية الذي سيؤدي الى ترشيد نفقات التسير وتوجيهها نحو الاستثمار وفيما يتعلق بنظام مجالس العمالات والأقاليم المعمول به منذ 1963 فإن مراجعته تستهدف ملاءمته مع التطورات التي طرأت على المستويين الجهوي والجماعي حتى تترسخ هويتها الديمقراطية واستقلاليتها المالية ويتخفف عنها عبء الوصاية.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

موازاة مع التهيئ لإصلاح نظام اللامركزية اعتمدت الحكومة ابتداءا من هذه السنة ميثاق اللا تركيز الإداري والذي يبرز الدور الهام الذي أنطناه بالمصالح اللاممركزة التابعة للدولة في تنفيذ السياسة الحكومية على المستوى الترابي وفي تنشيط العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية المحلية في مختلف مجالات التنمية الجهوية وسيتم في هذا المضمار تفعيل عدم تركيز الاعتمادات وتقوية مركز المصالح الخارجية ضمن التنظيم الهيكلي لمختلف القطاعات الوزارية وصولا الى إحداث التفاعلات الضرورية بين مبادرات الجهات والأقاليم والجماعات في إطار اللامركزية ومبادرة الدولة في إطار اللاتركيز وكذا تعزيز المنهجية المتعمدة في اعداد التراب الوطني مما سيخلق شروط التوافق حول الاصلاحات التي قررت الحكومة ادخالها على قطاع التعمير والتي سنتقدم خلال الدورة التشريعية المقبلة بمشاريع القوانين الى البرلمان غي شأنها.

السيد الرئيس،

إن أكبر رهان ينطوي عليه كل إصلاح مؤسساتي رهان التخليق وإشاعة ثقافة الفضيلة في تدبير الشأن العام على مختلف المستويات ويمكن إجمال العمل الحكومي في هذا المجال فيما يلي: إصلاح قطاع العدل باستكمال بناء صرحه محاربة الرشوة بوضع خطط عمل على المديين القصير والمتوسط إصلاح الادارة بمراجعة منظومات الرخص الادارية وتفعيل المجلس الأعلى للوظيفة العمومية والمفتشيات العامة للوزارات وبمراجعة نظامي الأجور والمعاشات وتفعيل ميثاق حسن التدبير، وأود في هذا السياق التطرق الى بعض التدابير والمبادرات التي اتخذتها الحكومة في مجال التخليق وتقريب الادارة من المواطنين من ذلك .

1. دراسة نتائج جميع الأبحاث والتدقيقات التي أجريت لحد الآن على حسابات وتسيير عدد من المؤسسات العمومية والجماعات المحلية وغيرها من الشركات التابعة للقطاع العام بهدف اتخاذ ماتقتضيه بما في ذلك الإحالة على القضاء .
2. عرض مشروع مدونة المحاكم المالية على أنظار البرلمان في الدورة الربيعية المقبلة وستحدث ابتداءا من هذه السنة ثمانية مجالس جهوية للحسابات في انتظار توفير مجلس لكل جهة من جهات المملكة.
3. إعادة تنشيط اللجن التقنية للعمالات والأقاليم بشكل يجعل منها شبابيك وحيدة تساعد المستثمرين في إنجاز مشاريعهم وفي تدليل العقبات الإدارية التي تعترض سبيلهم.
4. إحداث مؤسسة وطنية مستقلة على غرار مؤسسة الوسيط حماية للمواطنين من كل أشكال الحيف والظلم والشطط في استعمال السلطة ستمكن من إحداث امتدادات لها على المستوى الترابي حتى نستكمل المقومات الأساسية لسياسة تواصل حقيقي وملموس مع المواطنين على صعيد مختلف الإدارات الترابية من عمالات وأقاليم ودوائر وقيادات وجماعات ومصالح خارجية للوزارات.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

إذا كان تأهيل الإطار القانوني والاقتصادي وإرساء دعائم دولة الحق والقانون من العوامل الاساسية لتوفير شروط الاستثمار والشغل والتنمية الاجتماعية فإن هذه الشروط رهينة بقدرتنا على الرفع من مستوى تأهيل مواردنا البشرية مما يؤسس للأهمية القصوى التي توليها الحكومة لإصلاح نظامنا التربوي فقد تفضل مولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله خلال افتتاحه للدورة التشريعية لشهر أكتوبر 1999 كما نعلمون بإعطاء موافقته المولوية على الميثاق الوطني للتربية والتكوين وأمر جلالته بتطبيق ما تضمنه من إصلاحات ابتداءا من الدخول المدرسي والجامعي المقبل ولهذا الغرض تم تشكيل لجنة وزارية تحت رئاسة الوزير الأول لدراسة مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية الضرورية واتخذت كل الاحتياطات لإحالتها على أنظار البرلمان خلال شهر فبراير من هذه السنة وسأسهر شخصيا طبقا للأمر الملكي السامي على أن يكون الموسم الدراسي والجامعي المقبل السنة الأولى لتطبيق الإصلاحات الواردة في الميثاق.

السيد الرئيس،

لمواجهة البطالة المتنامية والعجز الاجتماعي وضعت الحكومة سياسة وطنية للتشغيل تميزت بالإرادية والجرأة والتجانس ولقد شكلت ندوة مراكش التي جمعت كل الأطراف ذات العلاقة بالتشغيل في بعده المهني والقطاعي والمجالي محطة أولية هامة على هذا النحو مكنت من تحديد التوجهات الاستراتيجية الكبرى للسياسة الوطنية للتشغيل شرعت الحكومة في تنفيذها غادة الندوة وهكذا حرصت الحكومة على خلق الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات قصد تدبير محكم لسوق العمل الوطني من خلال التحسين النوعي لعروض وطلبات الشغل

بلورة برنامج للتشغيل الذاتي لفائدة حاملي الشهادات في إطار شراكة مع النظام البنكي وهيئات مختصة في الاستشارة استفاد منه أكثر من 2000 مشروع تنفيذ برنامج واسع للتكوين من

أجل الادماج في إطار شراكة مع القطاع الخاص استفاد منه أزيد من 43 ألف شاب من مختلف مستويات التكوين وسيصل عدده الى 35 ألف شاب سنويا خلال فترة المخطط وضع برنامج للتكوين التأهيلي لفائدة حاملي شهادات الإجازة أو ديبلوم الدراسات العليا أو ما يعاد لهما العاطلين عن العمل لمدة تزيد عن 12 شهر عهد بتنفيذه الى المؤسسات العليا للتكوين والتعليم بشراكة مع القطاعات الحكومية المعنية فيما تم إحداث أكثر من 15 تخصصا جديدا تلبية لطلبات المهنيين وهيكلة 19 شعبة تهم تخصصات عديدة للتكوين لم تعد برامجها تستجيب للحاجيات ولقد واكب هذه الاصلاحات ارتفاع كبير في عدد المتدربين بلغ أزيد من 55 ألف من بينهم أكثر من 3000 متدرب في إطار التكوين التناوبي الذي يكرس المقاولة كفضاء للتكوين في أفق الرفع من جودته وفعاليته من زاوية التشغيل إعادة هيكلة ديون المقاولين الشباب بإرجاء تسديدها الى أواخر شهر يونيو 2000 وإعادة النظر في الإطار المنظم لصندوق النهوض بتشغيل الشباب تقوية برنامج مشاتل المقاولات الموجه الى المراكز الصغرى والمتوسطة بشراكة مع الجماعات المحلية همت عدة مراكز استفاد منها زهاء 4000 مشروع في الوسطين الحضري والقروي وستخصص الحكومة لهذا البرنامج برسم سنة 2000 غلافا ماليا يقدر ب 105 مليون درهم واغتنم هذه الفرصة لأتقدم بجزيل الشكر للمقاولات والمؤسسات العمومية والأبناك والمنظمات الغير الحكومية والجماعات المحلية التي انخرطت في المجهود الوطني من أجل التشغيل عبر الاسهام في التكوين التكميلي والاحتضان والمناولة والمساعدة على إحداث المقاولات والتخلي عن بعض الأنشطة لفائدة المقاولين الشباب وإحداث مشاريع للمقاولات ومحلات مهنية لصغار المقاولين.

السيد الرئيس،

لقد حدى اتساع رقعة الفقر والإقصاء الاجتماعي وحدة مخلفاتهما على مستوى عيش المواطنين لقد حدا بالحكومة الى بلورة استراتيجية شاملة ومندمجة للتنمية الاجتماعية تستهدف إباحة ولوج الخدمات الاجتماعية الأساسية لفائدة الشرائح الفقيرة من مواطنينا مع إعطاء الأولوية للعالم القروي والمرأة والشباب والأشخاص المعاقين والطفولة المشردة ولقد ارتفعت بالرغم من الإكراهات المالية التي واجهتنا الاعتمادات المخصصة للقطاعات الاجتماعية من 74.2 مليار درهم سنة 98-97 الى 84 مليار سنة 2000-99 محتلة بذلك ما يناهز 46.89٪ برسم سنة 1999. ولقد ركزت الحكومة مجهودها على مواجهة الخصاص والعجز الفادح في ميادين التعليم ومحو الأمية وتحسين أوضاع العالم القروي والتغطية الصحية والاسكان ففي ميدان التعليم ارتفعت نسبة تمدرس الاطفال البالغين ستة سنوات من 37.2٪ الى 66.5٪ ونسبة تمدرس الشريحة العمرية بين 6و11 سنة من 68.6٪ الى 80٪ وذلك خلال الفترة الممتدة بين 98-97و2000-99 ولقد تأتى تحقيق هذه النتائج بفضل الدعم الاجتماعي الذي تم تقديمه لفائدة التلاميذ وخاصة الفتيات المنحدرات من العائلات المعوزة بالوسط القروي مما مكن من رفع عدد الفتيات بالسلك الأول من التعليم الأساسي في الوسط القروي بنسبة 35٪ وعدد التلاميذ في السلك الثانوي والتقني بنسبة 98٪ هذا وقد أتاحت جهود الحكومة في مجال محو الأمية من تخفيض نسبتها لدى شريحة السكان الذين يبلغ عمرهم أكثر من 10 سنوات مما يربو عن 50٪ سنة 97 الى ما يقل من 46٪ برسم سنة 2000-99 وذلك بفضل ارتفاع الأعداد المستفيدة من هذا المجهود ب 130٪ في ظرف سنة واحدة ولقد وضعت الحكومة خططا من أجل الوصول الى تخفيض هذا المعدل الى أقل من 20٪ في ظرف أقل من 10 سنوات وهي نسبة أقل من المتوسط المقبول دوليا والذي هو 26٪ ويستطلب ذلك رفع المعدل السنوي للمستفيدين الى 500 ألف ولقد شكلت لجنة خاصة أترأسها شخصيا لاعداد كل الجوانب التقنية والمالية العملية لانجاز هذه المخطط في أحسن الظروف، ومن هذا المنبر أعلن تعبئة الحكومة للإنطلاق بشكل مستعجل في هذا العمل على أساس شراكة بين الأجهزة العمومية والقطاع الخاص وفعاليات المجتمع المدني.

حضرات السيدات والسادة،

أما فيما يخص الوضعية الاجتماعية لسكان البوادي فقد عملت الحكومة على تسريع إيرادي وممنهج للبرامج ذات الطابع

الاجتماعي الموجهة لفائدة العالم القروي في مقدمته تخصيص غلاف مالي يبلغ ثلاثة مليار درهم لمواجهة آثار الجفاف كما تم إعفاء صغار الفلاحين من الديون المستحقة عليهم من طرف القرض الفلاحي وتخصيص عناية كبيرة لدعم البذور والانتاج الوطني لزيت الزيتون ولقد أدرجنا في إطار المخطط الخماسي مواصلة سياسة التجهيزات المائية مع الجمع بين بناء السدود وتوسيع شبكات الري لتعميم الاستفادة منها وفي مجال تزويد القرى بالماء الشروب انتقلت نسبة التغطية من 28٪ سنة 97 الى 38٪ أواخر سنة 99 وقد اتخذت الحكومة كل التدابير لتصل هذه النسبة الى 53٪ في أفق سنة 2002 وفي ميدان الكهربة القروية انتقل عدد الأسر المستفيدة 21 ألف و390 سنة 1997 إلى هذا رقم مغلوط عندي هنا مما رفع من نسبة كهربة العالم القروي الى 40٪ وقد قررت الحكومة رفع عدد الدواوير المستفيدة من 1500سنة 1999 إلى 2000 دوار خلال سنة 2003 وفيما يتعلق ببناء الطرق بالعالم القروي فقد أنجز في إطار البرنامج الوطني زهاء 2130 كيلو متر خلال سنتي 99-98 ويبقى هذا العدد غير كاف لتلبية حاجات سكان البادية من المسالك والطرق وتنكب الحكومة على البحث عن موارد مالية إضافية لتمويل برنامج طموح في هذا الميدان، وفي هذا الإطار فإن الأولوية التي توليها الحكومة لأقاليمنا الشمالية قد توجت بفتح شطر الطريق السيار العرائش سيدي اليمني ومطار الناضور وكذا بالشروع في انجاز الطريق الساحلي المتوسطي في طرفيه الشرقي والغربي وستكثف الحكومة من تدخلاتها بواسطة وكالة إنعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة من خلال دعم بناء التجهيزات الأساسية والاستثمارات الهيدرو فلاحية وتجهيز مناطق صناعية وتعميم مناطق الأنشطة الاقتصادية وانعاش الانشطة الثقافية والاجتماعية،

وفي مجال التجهيزات الصحية تم خلال الفترة الممتدة بين 98-99 بناء 173 مستوصف ومركز صحي 95٪ منها في العالم القروي ووضع برنامج لإتمام أو ترميم 54 مشروعا جلها مؤسسات استشفائية وإتمام الدراسات لانجاز المركزين الاستشفائيين الجامعيين لمدينتي مراكش وفاس كما قطعت الحكومة أشواطا مهمة على درب الإصلاح الإستشفائي والسياسة العلاجية والتحفيزية للموارد البشرية والنظام التمويلي خاصة المتعلق بالتغطية الصحية الاجبارية والمساعدة الطبية لذوي الدخل المحدود وبالنسبة لرجال البحر تم وضع برنامج يهدف الى تأمين شروط العمل ملائمة والسليمة لهم والرفع من وثيرة انجاز برنامج قرى الصيادين.. وفيما يتعلق بقطاع الاسكان تم إحداث خمس مناطق جديدة للتعمير و22 منطقة للتهيئة التدريجية وبرامج التدخلات الاستعجالية لفائدة 1500 عائلة والشروع في انجاز الشطر الأول من البرنامج السكني العودة الذي يهم الاقاليم الجنوبية حيث شمل فتح الأوراش بهذا الشطر 3000 وحدة سكنية خصص لها غلاف مالي يناهز 320 مليون درهم كما سيتم انجاز برنامج الوحدة الذي يهدف الى إعادة إسكان قاطني المخيمات ومحاربة السكن الغير اللائق بالأقاليم الجنوبية ويبلغ عدد الوحدات التي يشملها هذا البرنامج 10.000 وحدة وهكذا يتبين حضرات السيدات والسادة أن بلادنا تتوفر لأول مرة على استراتيجية اجتماعية حقيقية وعلى سياسة وطنية للتشغيل في مفهومها المتعارف عليه ولقد تأتى هذا بفضل البرامج المندمجة التي أعدتها الحكومة والمؤسسات المتخصصة التي أحدثتها والمكانة المتميزة التي بدأت تحتلها ميادين التنمية الاجتماعية والتشغيل والتضامن في الميزانية العامة للدولة وكذا من خلال الاختصاصات الواسعة التي خولت لهذه القطاعات

السيد الرئيس،

لقد اعتمدت الحكومة مقاربة نوعية جديدة لتمويل سياستها الاجتماعية تنسجم مع توجهاتها العامة ومع ما التزمت به أمام مجلسكم الموقر خلال تقديمنا للتصريح الحكومي ولقد تركزت هذه المقاربة في المحاور الثالية:

1. عقلنة تدبير النفقات العمومية.
2. إعداد مشاريع قوانين ومراسيم إصدار دوريات تستهدف انفتاح الادارة على محيطها واعتماد الأخلاقيات في تعاملها مع المواطنين ومحاربة مظاهر الانحرافات والرشوة في الحياة العامة.

3. تطبيق مقتضيات برنامج الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في جوانبه المتعلقة بحسن استعمال الموارد البشرية والمالية في الإدارة العمومية

4. تطوير الشراكة والتعاقد مع القطاع الخاص والمؤسسات العمومية وتنظيمات المجتمع المدني في مجال انعاش التشغيل والعمل الاجتماعي.

5. ترشيد استعمال موارد صندوق المقاصة بهدف بلوغ عدالة اجتماعية فعلية.

لقد تحملت هذه المؤسسة في هذا الإطار ما يزيد عن 320 مليون درهم لحماية القوة الشرائية للمواطنين من ارتفاع أسعار المواد البترولية في سنة 99 كما تم استرجاع الموارد التي كانت تستفيد منها بعض الصناعات التحويلية في إطار الدعم سيصل حجمها الى 200 مليون درهم سنويا تعتزم الحكومة توظيفها لتمويل برامج ذات طابع اجتماعي لفائدة الفئات الأقل حضوة وكخطوة أولى في أفق إصلاح عام وجدري لنظام المقاصة.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

لا تخفى عنكم الأهمية التي توليها الحكومة للتضامن الاجتماعي ضمن برامجها وهكذا وانسجاما مع الإشارات القوية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وطبقا لما التزمنا القيام به في هذا القطاع الجوهري من سياستنا الاجتماعية وتمشيا مع أهداف مؤسسة محمد الخامس للتضامن التي أريد أن أشيد هنا بالدور الانساني الريادي الذي تقوم به في هذا المجال فقد تم إعادة تأهيل وهيكلة 223 مؤسسة اجتماعية خيرية دفعة واحدة مما مكن من تحسين المؤشرات الاجتماعية والتربوية والصحية والغذائية والسكنية لأزيد من 32 ألف طفل محتاج وتجدر الإشارة الى أن الحكومة قررت أن تخصص غلافا ماليا يقدر ب مليار درهم خلال المخطط الخماسي لمحاربة الفقر سيوجه الى المناطق النائية في الوسط القروي وبالأساس اتجاه المرأة والشباب إضافة الى التدخلات المبرمجة في نطاق برنامج الأولويات الاجتماعية وستعزز الآليات الاجتماعية لمناهضة الفقر بدخول القانون المنظم للسلفات الصغرى حيز التطبيق في فاتح أبريل 1999 مما سيعطي خطة الحكومة لمحاربة الفقر محتوى أكثر فاعلية وأكثر حفاظا على كرامة الفئات الفقيرة، شكرا- ولنفس الغاية تم إحداث وكالة التنمية الاجتماعية سعيا من الحكومة الى اضفاء طابع مندمج شمولي ومحكم على كل هذه الجوانب من سياستها الاجتماعية وستعمل هذه الوكالة التي رصد لها غلاف مالي يقدر ب 500 مليون درهم بتنسيق وطيد مع كل الفعاليات العاملة في الحقل الاجتماعي وذلك على أسس مبنية على السراكة والتعاقد. وفي نفس الإطار تمت إعادة هيكلة مؤسسة التعاون الوطني وتطوير القدرات الأدائية لشبكات خدماتها وبرامجها فيما أعدت الحكومة خطة وطنية استهدفت تقوية التحسيس بقضايا الأشخاص المعاقين وإدماجهم الاجتماعي والمهني وذلك بدعم الجمعيات المتخصصة في هذا المجال وإحداث مرصد وطني للإعاقة وتوسيع نطاق البرنامج الوطني للتأهيل المجتمعي وإحداث وتجهيز مراكز استقبال الأشخاص المعاقين وإحداث مركز للأطفال المعاقين المهملين وخزانات ناطقة للمكفوفين فيما ستسهر على إحداث بند مالي قار بميزانية الجماعة المحلية لفائدة الأشخاص المعاقين.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

إذا كان اهتمام الحكومة بالفئات العاطلة والفقيرة من المواطنين قد تطلب منها مجهودا وطنيا جد هام تنفيذا للالتزاماتها فإن التدابير ذات البعد الاجتماعي لفائدة الاجراء قد دفعت الحكومة إلى تحمل مبلغ 6617.7 مليون درهم لتطبيق مقتضيات التصريح المشترك لفاتح غشت 1999 وقد شملت هذه التدابير ما يلي:

- رفع تعويضات موظفي ومستخدمي الدولة والمؤسسات العمومية والمتقاعدين 2270 مليون درهم ،
- الرفع من التعويضات العائلية 540 مليون درهم.
- الرفع من تعويضات الأساتذة الباحثين 477 مليون درهم.
- الترقية الداخلية لرجال التعليم خارج الكوطة 1623 مليون درهم .

- ادماج المجندين في إطار الخدمة المدنية 148 مليون درهم،
- إعادة النظر في نظام التعويضات الخاصة بالأطباء والبياطرة 306 مليون درهم.
- الترقية الداخلية لرجال الصحة خارج الكوطة 9 مليون درهم التعويض عن المخاطر الممنوح لبعض الفئات من موظفي وزارة الصحة العمومية 384 مليون درهم ،
- تنفيذ الإتفاق المبرم مع النقابات حول الاغلاق التدريجي لمفاحم جرادة 677 مليون درهم،
- تسوية الوضعية الادارية للمطرودين والموقفين 28 مليون درهم،
- الاعتماد المفتوح في إطار القانون المالي لفائدة الصندوق الوطني للسكن الاجتماعي حسب التصريح المشترك لفاتح غشت 1996 ، 155 مليون درهم،
- الرفع من قيمة الحد الأدنى للأجور من 7.29 درهم للساعة الى 7.98 درهم للساعة،
- رفع سقف اعفاء الحد الأدنى للأجور من الضريبة على الدخل 480 مليون درهم ،
- تعميم التغطية الصحية على مجموع موظفي وأعوان الجماعات المحلية 34 مليون درهم، ولنفس الغاية عملت الحكومة على تفعيل المجلس الأعلى للاتفاقيات الجماعية الذي لم يسبق له أن عقد أي اجتماع له منذ 1958 وتم تحديد السقف الأدنى للمعاشات في 500 درهم شهريا لفائدة الموظفين المنخرطين في نظام المعاشات المدنية والعسكرية ،فيما صادق مجلس الحكومة مؤخرا على مرسوم يقضي بالزيادة في الايرادات التي يتقاضاها ضحايا حوادث الشغل والأمراض المهنية أو ذوي حقوقهم بنسبة 20٪.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

إن الحكومة عازمة على تفعيل الحوار الاجتماعي وفق صيغة جديدة نتوخى منها الخروج بقرارات هادفة في غضون شهر فبراير القادم وسأسهر شخصيا على أن يتم بتوافق مع كل الفرقاء تحديد الضوابط الملائمة لتعاقد اجتماعي جديد تتم مراجعته كل خمس سنوات عماده دعن الحقوق الأساسية للعمال وتوطيد الاستقرار داخل المقاولة وفي هذا السياق سيعرض على انظار مجلسكم الموقر مشروع مدونة الشغل، فيما ستنكب الحكومة على إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بتطبيقه في إطار الحرص على التوازن بين متطلبات إنتاجية العمل وحقوق الشغيلة حتى ننطلق على أسس تجمع بين متطلبات إنتاجية العمل وحقوق الشغيلة وستعمل الحكومة على الدفع بمسلسل إقرار اتفاقيات جماعية جديدة واتفاقيات المقاولات حيث ستستدعي وزارة التشغيل قبل ماي المقبل الجمعيات المهنية والنقابات في القطاعات المستعدة للدخول في المفاوضات لإقرار هذه الاتفاقيات وسيكلل هذا بإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي نص عليه الدستور كإطار استشاري في جميع القضايا ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي إطار موضوع تحت إشراف السلطتين التشريعية والتنفيذية.

السيد الرئيس،

خلال الجولة الأخيرة من الحوار الاجتماعي أعربت الحكومة عن استعدادها كل مشكل الترقية الداخلية بتعميمها على مجموع الموظفين وبالحل التدريجي للف الأعوان العرضيين الدائمين غير أن مطالب جديدة قدمت بخصوص هاتين النقطتين ولم يكن ممكنا الرد عليها فورا ورغم أني لا أرى في مطالب النقابات ماهو غير مشروع فإن حلها يبقى غير يسير لأن على الدولة مسؤولية صيانة حقوق العاملين وكذا الاهتمام بمن لا عمل له ومع ذلك فإن الحكومة ستدرس بكامل العناية مسألتي الترقية الداخلية والترسيم بمقاربة أخرى قصد إيجاد حل يعرض في دورة الحوار الاجتماعي في صيغته الجديدة ولي اليقين بأننا سنجد مجالا للتجاوب مع ما نعتبره معقولا فكما تعلمون إن الحكومة حريصة كل الحرص على إحاطة الطبقة العاملة بكل الرعاية وإن تعلقي بقضية الشغيلة يجعلني أرى فيها شريكا ضروريا لا تجب محاورته فحسب ولكن

كذلك إدماجه في عملية تأهيل الإقتصاد المغربي وتطور موارده البشرية.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

إن جيل محمد السادس ينتظر منا مزيدا من العمل وتقديم نموذج المغرب الجديد الذي يتخلص من عقد ومخلفات الماضي، جيل يتطلع لمغرب يستمع فيه صانع القرار السياسي للأصوات المتصاعدة والمطالبة بحقوقها ولا يغفلون حشود المواطنات والمواطنين الذين تعودوا الصبر والامتناع عن المطالبة أولئك الذين لاصوت لهم غير الأصوات التي تنطلق من ضمائرنا لكل هؤلاء وأولئك أجدد العهد على المضي قدما في الدرب الذي دشنت به حياتي النضالية التي لا تصبو إلا إلى بناء صرح مغرب متقدم في إطار ملكية دستورية ديمقراطية فعلى بركة الله نواصل نحو المزيد من العمل والإبداع والخلق لما فيه خير أمتنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله والسلام عليكم ورحمة الله.

*** السيد الرئيس :**

باسمكم أشكر مجددا السيد الوزير الأول على تلبيته الدعوة وعلى العرض الذي تقدم به أمام مجلسنا وقبل رفع الجلسة أخبر المجلس الموقر أن المكتب خصص زوال يوم الخميس المقبل بحول الله ابتداءا من الساعة الثانية والنصف بعد الظهر لمناقشة العرض الحكومي مع العلم أن هذه المناقشة يمكنها أن تشمل عرض السيد الوزير الأول أمام مجلس المستشارين وكذلك العرض المقدم من طرف سيادته أمام مجلس النواب وقد نظمت ندوة الرؤساء المناقشة التي ستنطلق مرة أخرى يوم الخميس ابتداءا من الساعة الثانية والنصف ومن المحتمل أن يتقدم السيد الوزير الأول بالجواب على مختلف التدخلات حوالي الساعة السابعة مساءا ومن المحتمل كذلك أن تنطلق الجلسة الختامية مباشرة بعد جواب السيد الوزير الأول وقبل ذلك اللجان الدائمة تواصل أعمالها بكيفية مكثفة وستضاف بحول الله مشاريع أخرى للعدد الهام من مشاريع التي صادق عليها المجلس لحد الساعة وعليه فمكتب المجلس خصص جلسة أولى غدا بحول الله مباشرة من بعد الأسئلة الشفاهية وجلسة ثانية صبيحة يوم الخميس لدراسة كل المشاريع التي ستكون جاهزة خلال هذا الأسبوع مرة أخرى.

شكرا للسيد الوزير الأول، والسادة الوزراء.

ورفعت الجلسة.